

القطائع وأثرها في سياسة الدولة في العصر الأموي

أ.م.د. ممدوح سالم محمد
جامعة تكريت
كلية التربية للبنات / قسم التاريخ

المستخلص

ظلت الارض تشكل حجر الزاوية في النشاط الاقتصادي في الدولة العربية الاسلامية، باعتبار أهمية الزراعة كحرفة دائمة ومستقرة، وما أثارته قضية الأرض، وأسلوب فتحها ووسائل تملكها من إشكالات أخذت بمرور الوقت تؤثر في سياسة الدولة، ففي العصر الأموي نجد روح الاستغلال والتفرد التي بدأت تظهر عند ولاة العراق، وكان لها دور في نشوب انشقاق وتعكر العلاقات بين الخلفاء والولاة وبلوغها في بعض الأحيان درجة التآزم والتصادم، وكان سبب ذلك الاستئثار بامتلاك الأراضي والإقطاعات الواسعة، والاستهانة بسلطة الخليفة، مما أثر سلباً على سياسة الدولة في العصر الأموي .
الكلمات المفتاحية : اقطاع، الانتاج الزراعي، الجباية، الدواوين، الخراج، الاراضي الزراعية

Abstract

The land has remained the cornerstone of economic activity in the Arab Islamic country, considering the importance of agriculture as a permanent and stable occupation. The issue of the land, the method of opening it and the means of ownership of it have led to problems over time have affected on the state policy. So in the Umayyad era, we find the spirit of exploitation and uniqueness that began appear with the rulers of Iraq, and this had a role in the outbreak of division and turbidity relations between the caliphs and rulers and sometimes achieve the degree of crisis and collision. And the reason was for the exclusive possession of land and wide sectors, and underestimating the authority of the caliph, which negatively affected the policy of the state in the Umayyad era.

key words : feudality , Agricultural Production , Collection , The dawns , Abscess , Farmland .

عملية منح الاقطاعات، وكان على اربعة مباحث رئيسية، تكلمت في المبحث الاول عن سياسة منح الاقطاعات عند بني أمية، وجاء المبحث الثاني للحديث عن تدهور الاوضاع السياسية في العراق واثرها على الاقطاع، وافردت المبحث الثالث لتسليط الضوء على الصراع بين الولاة والخلفاء، وجاء المبحث الرابع للحديث عن ظاهرتي الإلجاء والإيغار في العصر الأموي .

المبحث الاول

سياسة منح الإقطاعات عند بني أمية

إن الاستحواذ والحصول على الأراضي الزراعية يعني ضمان ذلك المورد المستقر لتمويل خزينة الدولة، وللأفراد كذلك، بحكم طبيعة مردوداتها المالية التي تتسم بالثبات والاستقرار بالمقارنة مع الموارد المالية الأخرى، وبالنسبة للأفراد فإنها تهيئ لهم بالإضافة إلى ما تقدم - مكانة اجتماعية محترمة . ويبدو أن الأمويين قد شعروا - منذ وقت مبكر - بأهمية استغلال الأرض والسيطرة على محصولاتها كمورد رئيس للخزينة، لذا فإنهم بدأوا في تنظيم ملكية الأرض وأسلوب الإنتاج الزراعي، وجباية ضرائبه، فقد تمثل ذلك وبصورة واضحة في عملية تعريب الدواوين والنقود، وكذلك في إعادة مسح السواد، والإجراءات التي اتخذها الحجاج تجاه هجرة الفلاحين، وغيرها من الإجراءات التي ساهمت في تنظيم الأراضي وجبايتها . وفي الوقت الذي حاولوا فيه إنهاء واردات دولتهم وزيادة دخلها، فإن البعض منهم حرص على زيادة مواردهم الخاصة، لذا فقد اصطفوا خيرة الأراضي لأنفسهم وأنصارهم، كما بذلوا نشاطاً ملحوظاً في إحياء الأراضي الموات وضمها

مقدمة

تعد مشكلة الأراضي وطريقة امتلاكها من أهم المشاكل التي واجهت الدولة منذ بدايتها، حيث تباينت وجهات النظر فيها واشتركت في الحديث عنها عناصر مختلفة من خلفاء وولاة وأشرف قبائل وفقهاء وعلماء إلى عامة الناس، ثم ما لبث أن ظهرت الملكيات الكبيرة وطرق الاستحواذ عليها، فقد أخذت القطائع الممنوحة من قبل الخلفاء وولاة الأمر في العصر الأموي تأخذ جانبا سلبيا في سياسة الدولة .

فبالرغم من أنها ساعدت إلى حد بعيد في تطور الزراعة والانتاج الزراعي وزيادة واردات الدولة، إلا أنها أصبحت فيما بعد مشكلة أثرت في إدارة الدولة لهذه القطائع، فقد أصبح بعض القادة والولاة يمتلكون أراض واسعة، وأصبحوا يهددون مكانة الخليفة الاجتماعية والسياسية في الدولة، حتى قادت في بعض الأحيان إلى التصادم ما بين الخليفة وبين عماله وقادته .

فضلاً عن ذلك فإن مشكلة القطائع وامتلاك الأراضي الواسعة من قبل بعض المتنفذين في الدولة آنذاك قد أسهم كثيراً في ظهور أساليب استغلال الأراضي الزراعية، وكان البعض منها وسيلة للهروب من الضرائب لعدم مقدرة بعض الفلاحين الالتزام بها، فبرزت لدينا مثلاً ظاهرتي الإلجاء والإيغار، وكانت بمثابة الملجأ والمتنفس لأصحاب الأراضي ذات المساحات القليلة، وقد أصبحت بمرور الوقت مشكلة عانت منها الدولة وأثرت سلباً في قلة واردات الدولة .

وعلى هذا الأساس اخترت عنوان بحثي هذا (القطائع وأثرها في سياسة الدولة في العصر الأموي) لتسليط الضوء على بعض المشاكل التي رافقت

أبي عبيد على الكوفة عام 66 هـ / 685 م معلناً استقلال العراق والمحافظات على ثروته بعيداً عن الشام وأهله، فأنتشل الموالي من أوضاعهم المزرية ووزع عليهم العطاء، كما وزع على العرب - وكان أكثر جنده من الموالي بلغ نحو عشرين ألف رجل فاعتمد عليهم - فأغضب بذلك أشرف وزعماء القبائل العربية في الكوفة، فناصروه العداء وتآمروا على الخروج عليه، حيث احتجوا قائلين: «عمدت إلى موالينا وهم فيء أفاءه الله علينا فأعتقنا رقابهم نأمل الأجر في ذلك والثواب والشكر فلم ترض بذلك حتى جعلتهم شركاءنا في فيئنا»⁽⁹⁾ وكان هذا من أهم أسباب هزيمته وانتهاء أمره.

وهكذا استطاع مصعب أن يضمن ولاء بعض العراقيين بما كان يغدقه عليهم من أعطيات، حتى أنه لم يكتف بعطاء واحد بل دفع لهم عطاءين: عطاء في الشتاء وعطاء في الصيف⁽¹⁰⁾ لكنه أصطدم بسياسة أخيه عبدالله المالية التي اتصفت بالبخل والتقتير فقد قدم عليه بمكة أخوه مصعب، ومعه وجوه أهل العراق، ورجاه أن يمدهم بالعطاء، فأجابه عبدالله: «جئتني بعبيد أهل العراق لأعطيهم مال الله، والله لا فعلت» فلما رجعوا من عنده كاتبوا عبدالله بن مروان وغدروا بمصعب بن الزبير، وكان في هذا القضاء على عبدالله بن الزبير⁽¹¹⁾، ولذا قال عبدالله بن مروان في حقه: «وأن ابن الزبير لطويل الصلاة كثير الصيام، ولكن لبخله لا يصلح لأن يكون سائساً»⁽¹²⁾.

وقد حذر الأشرع مصعباً بأنه لا بد أن تكون كتباً أخرى مثل كتابه هذا قد جاءت من عبدالله بن مروان إلى بقية رجال مصعب وعليه أن يأخذ الحذر منهم، غير أن مصعباً أهمل النصيحة، فعندما اشتد القتال انسحب هؤلاء من ميدان المعركة متعللين بأعذار واهية، وتركوا مصعباً

إلى أملاك الخليفة كصوافي، وقد اتخذوا من سياسة منح الإقطاعيات أو الوعد والتلويح بمنحها، وسيلة ناجحة لكسب الأنصار المؤيدين، أو لمصانعة الطامحين منهم⁽¹⁾.

وهي سنة قد مارسها بعض خلفاء بني أمية أثناء الفتن، فقد كانت تصل كتبهم أثناء الفتنة إلى رؤساء القبائل وكبار الرجال وكذلك لمؤيديه تحمل لهم الوعود والأمان وتعطيهم العطايا والصلات⁽²⁾.

وقد توسع معاوية في منح الأراضي، فقد أمر بأن تسكن بعض القبائل في أماكن بعيدة عن المدن والقرى في الشام للإفادة من الأراضي غير المملوكة، وقد أصطفى أراضي في الشام وأراضي ملوك فارس فجعلها صافية لنفسه ثم قطعها لجماعة من أهل بيته⁽³⁾، إن الاستيلاء على هذه الصوافي من قبل الأمويين، كان على ما يبدو، موضع سخط المسلمين وغضبهم⁽⁴⁾.

كما أستغل عبدالله بن مروان منح الإقطاعيات لمناوئيه الذين انضموا مع خصمه مصعب بن الزبير، فكتب سرّاً إلى إبراهيم بن مالك الأشرع كتاباً بذل فيه الأمان له، ووعد بولاية ما شاء من العراق فضلاً عن بعض الإقطاعيات، إن هو تخلى عن مناصرة مصعب وانضم إلى صفوف الشام⁽⁵⁾ ووعد من انضم إليه من أهل العراق ضد مصعب أن يجعل لهم «أصبهان»⁽⁶⁾ طعمة⁽⁷⁾ في حين كان عبدالله بن الزبير يتبع سياسة مالية في أهل العراق والتي تقضي بأن ترسل فضل أموالهم إلى المدينة، فجوّهت بمقاومة شديدة وكان جواب أهل الكوفة «إنا لا نرضى أن نحمل فضل فيئنا عنا، وألا يقسم إلّا فينا»⁽⁸⁾.

وبهذا وضعت حكومة آل الزبير بداية النهاية لوجودها، ومهدت السبيل لاستيلاء المختار بن

طيلة الحياة، وليس بإمكانه توريثه. وقد وجد هذا النوع من الإقطاع تحت ظروف سياسية معينة قد فرضت منح هذه الاقطاعات، فكان يقدم إلى أصحاب النفوذ الأقوياء⁽²³⁾، كما أن الخليفة مروان بن الحكم (64-65هـ/ 683-684م) الذي كان مجيئه إلى الحكم في ظروف صعبة وأوضاع خطيرة تهدد كيان الدولة الأموية، اضطر أن يقطع الحصين بن نمير زعيم «كندة اليمانية» كورة للبقاء مأكلة له مقابل الوقوف إلى جانبه في صراعه لأجل الحكم⁽²⁴⁾، وتعتبر كورة البلقاء، كبرى الكور في جند دمشق بقراها ومزارعها الكثيرة⁽²⁵⁾.

ومن الأمثلة أيضاً أن الخليفة عبد الملك بن مروان، كتب إلى عبد الله بن خازم في خراسان يدعوه إلى بيعته، على أن يقدم له هذه الولاية بأكملها طعمة له لمدة سبع سنين⁽²⁶⁾، وهكذا يتبين أن الدولة الاموية وتحت ضغط الصراعات السياسية كانت تمنح الاقطاعات الى بعض الشخصيات المتنفذة، أو التي لها سلطة واسعة من أجل كسب ودها والوقوف الى جانب الدولة الاموية، ولا نستبعد أن هذه الاقطاعات كانت تُسترد من أصحابها في حال عدم القيام باستصلاحها وزراعتها.

المبحث الثاني

تدهور الأوضاع السياسية

وأثرها على القطائع في العراق

لما تولى الحجاج ولاية العراق حذف الزيادة التي منحها مصعب بن الزبير للعراقيين، فكانت من نتائجها أن أعلنت الثورة ضد الحجاج قادها عبد الله بن الجارود في البصرة في السنة الثانية لحكمه⁽²⁷⁾ ودفعه شدة الحاجة إلى المال أن فرض الجزية على من أسلم من الموالي، وأرهق أصحاب

يواجه مصيره بمفرده⁽¹³⁾ ولذا فإن أول عمل أتخذه عبد الملك بعد انتصاره على مصعب بن الزبير، أن حاز كافة الأراضي التي كان مصعب قد استخلصها من بطائح البصرة، وأقطع منها أقطاعات عديدة للذين وقفوا يشدون أزره وانضموا لصفوفه أبان نضاله ضد مناوئيه⁽¹⁴⁾.

وفي تلك الأثناء ظهر خطر الأزارقة فاستولوا على فارس، فكانوا أحسن عدة وأكرم خيلا من أهل البصرة⁽¹⁵⁾ فكان هذا أحد العوامل التي أدت أن طال قتالهم، ولما انحازوا إلى قطري بن الفجاءة، أتى ناحية كرمان وأقام بها، حتى اجتمعت إليه جموع كثيرة، «وجبي المال وقوي»⁽¹⁶⁾ فكتب الحجاج إلى الخليفة عبد الملك بن مروان يعظم أمر قطري بن الفجاءة⁽¹⁷⁾، فرد عليه الخليفة عبد الملك بأن يجردوا في قتالهم ويختاروا من رجاله الأكفاء لملاقاتهم⁽¹⁸⁾ فأختار المهلب بن أبي صفرة ولم يقبل المهلب أن يتولى حربهم - حين انتدبه الأحنف لذلك - إلا بعد أن اشترط على أهل البصرة أن يجعلوا له ما غلب عليه، ويقطعوه من بيت المال ما يقوى به من معه⁽¹⁹⁾ وفيما بعد، أخذ هذا الشرط على عبد الملك بن مروان فجعل له خراج فارس، كورا بعينها، وهي «كورة فسا ودار بجرود، وكورة اصطخر»⁽²⁰⁾ أي خراج الأراضي التي يفتحها بين فارس والبصرة حتى نهاية الحرب⁽²¹⁾.

وكذلك مارس الامويون سياسة منح الاراضي، وهو نوع من أنواع الملكية يشمل أراضٍ واسعة، وقد تصل حجم هذه الأراضي بأن تكون كورة بأكملها «مجموعة قرى ومزارع» أو أكبر من ذلك بكثير بأن تكون ولاية، وتعرف «كطعمة وهي أن تدفع الضيعة إلى رجل ليعمرها ويؤدي عشرها وتكون له مدة حياته فإذا مات ارتجعت من ورثته»⁽²²⁾ فهو كما يتبين إقطاع يستغله صاحبه

المغيرة إلى أبيه خمسمائة ألف، فجعلها المهلب إلى الحجاج ثم توجه إلى خراسان⁽³³⁾، وهذا يدل على مدى التطور الحاصل في حيازة الأراضي وجبايتها لمصلحته الخاصة، وهذا ما أثر سلباً في سياسة الدولة اتجاه المهلب وأبناءه .

ففي سنة 90 هـ / 708 م سجن الحجاج يزيد بن المهلب وإخوته بسبب الاستئثار بالأراضي وكان من كبار الملاك وتلاعبهم بالأموال، وطالبهم بستة آلاف ألف، فهرب يزيد إلى الشام ولجأ إلى سليمان بن عبد الملك، فضمن عنه نصف المال لدى أخيه الوليد، وادعى يزيد أنه أدى الباقي، فكتب الوليد إلى الحجاج أن يكف عن آل المهلب⁽³⁴⁾.

وفي عهد سليمان بن عبد الملك كانت ولاية الخراج في العراق منفصلة عن الولاية العامة أفقد كان والي الخراج هو صالح بن عبد الرحمن، بينما كان الوالي العام على العراق وخراسان هو يزيد بن المهلب، وتنحى عن ولاية الخراج، لأنه - كما قال - كره أن يسير في العراق بسيرة الحجاج فيعذب الناس ويعيد عليهم السجون، وشعر بأنه إن أتى سليمان بأقل مما كان يجبيه الحجاج لم يقبل منه سليمان بن عبد الملك ذلك⁽³⁵⁾.

وقد استمرت الأوضاع الاقتصادية في التدهور في العراق، مما ساعد على إذكاء نار الثورة حين استغلها يزيد بن المهلب عام 102 هـ / 720 م ضد حكم بني أمية، فاستولى على البصرة وما يليها⁽³⁶⁾ وكان من أهداف ثورته تحرير العراق من جند الشام الذين كانوا يعيشون على خراجه، وأن لا تعاد على الناس سيرة الحجاج⁽³⁷⁾ ولكن طموحهم أي آل المهلب هو زيادة رقعة أراضيهم، وهذا يجعل احتمال الطمع وهذا السلوك إزاء الملكية العقارية من بين الأسباب الوجيهة التي أدت إلى وقوع الخلاف بينهما .

الأرض فوق طاقتهم مما جعلهم يتركون قراهم والالتجاء إلى المدن، فنفاهم منها وأرغمهم على الرجوع إلى قراهم ونقش على يد كل واحد منهم اسمه واسم قريته⁽²⁸⁾.

وفي هذا الوقت قدم عبد الرحمن بن الأشعث الكندي في جيشه من سجستان معلنا العصيان على الحجاج، « فاستبصر قراء أهل البصرة في قتال الحجاج مع عبد الرحمن »⁽²⁹⁾، وكانت كتيبة القراء من أشد الناس على الحجاج في حرب دير الجماجم سنة 82 هـ / 701 م⁽³⁰⁾ وقد زعزعت ثورة عبد الرحمن بن الأشعث السيطرة الأموية في العراق، فقد استطاع ابن الأشعث أن يحشد مائة ألف مقاتل بوجه الحجاج دلالة على اتساع الثورة وقوتها أفقد احترقت الدواوين وأخذ كل قوم ما يليهم من الأراضي⁽³¹⁾ ونتيجة لهذه الاضطرابات فقد تدهور الوضع الاقتصادي في العراق ويتضح ذلك جلياً عندما نقارن مدة حكم الحجاج بما كان قبلها وما تم بعدها، وذلك حين جبي الخليفة عمر بن الخطاب (11 - 23 هـ / 632 م - 643) من السواد مائة وثمانية وعشرون مليون درهماً، وجباه الخليفة عمر بن عبد العزيز مائة وأربعة وعشرون مليون درهم، في حين جبي الحجاج ثمانية عشر مليون درهم⁽³²⁾ على الرغم من أنه كان دقيقاً في جباية الأموال، حتى من كبار أشرف العرب.

في سنة 78 هـ / 697 م قدم عليه المهلب - بعد أن فرغ من حرب الأزارقة؛ وكان عزم أن يوليه خراسان، فحاسبه قبل أن يبعثه، وأخذ بألف ألف من خراج الأهواز، ولم يكن لدى المهلب مال حاضر، فاقترض ثلاثمائة ألف من أبي ماوية - وهو مولى لعبد الله بن عامر، كان على بيت ماله - ثم باعت امرأة المهلب: « خيرة القشيرية » حلياً لها ومتاعاً، فأكملت المبلغ خمسمائة ألف، وأحضر

كأشلاء اللحم ، والله ما لقوا أقواما قط كحدكم وحديدكم ، وعدكم وعديدكم ، أعيروني سواعدكم ساعة من نهار تصفقون بها خراطيمهم ، فإنما هي غدوة أو روحة حتى يحكم الله بيننا وبين القوم الفاسقين»⁽⁴¹⁾ وفي هذا القول يكشف ابن المهلب حقيقة خلافه مع الأمويين ومنطلقه الطبقي المتعطش للشراء في تلك الحركة .

وعلى أية حال لم يكن آل المهلب محمودين من قبل أتقياء المسلمين عامة فنجد الخليفة عمر بن عبد العزيز عندما ورد ذكرهم في مجلسه قد أمتعض ، وعتهم بالجابرة ولا أحب مثلهم⁽⁴²⁾ ، فصفة التجبر والطغيان كانتا من الصفات التي غالباً ما تلازم أخلاق كبار ملاكي الاراضي الزراعية، غير أنه في الحقيقة لم ينفرد آل المهلب برغبة الإثراء وحب المال دون معاصريهم ، بل على ما يبدو أنها كانت تمثل روح العصر في ذلك الوقت ومثال على ذلك امتلاك الوليد المصانع والضياع والبناء، فكان الناس يلتقون في زمانه، يسأل بعضهم بعضاً عن ذلك⁽⁴³⁾ .

ولكن ثورة يزيد بن المهلب لم تستطع أن تصمد، فما كان مسلمة بن عبد الملك والعباس بن الوليد اللذان أرسلهم يزيد بن عبد الملك لإخماد الثورة يلتقيان بجيش يزيد بن المهلب في العقر⁽⁴⁴⁾، حتى تحاذل الجيش الكبير الذي أنضم إليه بعد استيلائه على البصرة وواسط ولم يحارب منه إلا شيعة بن المهلب المخلصون ، وهم قلائل وخرج هذا بعد إن فقد الأمل في النصر، فاستقتل في ارض المعركة⁽⁴⁵⁾ .

فقد قال الشاعر في يزيد بن المهلب :

كل القبائل بايعوك على الذي

تدعوا إليه وتابعوك وساروا

حتى إذا اختلف القنا وجعلتهم

نصب الأسنة أسلموك وطاروا

وتكشف أقوال يزيد بن المهلب ، في حربه ضد مسلمة بن عبد الملك والعباس بن الوليد عام 102 هـ / 720 م ، الغرض الذي أشرنا إليه ، وتبين كثيرا من حقيقة وأسباب الصراع بين آل المهلب والامويين حين قال يزيد بن المهلب : «... فبلغني أنه ليس همهما إلا التماس في الأرض ، والله لو جاء أهل الأرض جميعا وليس إلا أنا ، ما برحت العرصة حتى تكون لي أولهم»⁽³⁸⁾ ، ويبرز الأثر الاقتصادي هذا من خلال الخطبة التي ألقاها في واسط بعد الاستيلاء عليها إذ قال : «يا أهل العراق ، يا أهل السبق والسياق ، ومكارم الأخلاق، إن أهل الشام في أفواههم لقمة دسمة قد رتبت لها الأشداق ، وقاموا لها على ساق ، وهم غير تاركها لكم ... فألبسوا لهم جلود النمر»⁽³⁹⁾ .

ومهما تكن تلك الأسباب إنما حقيقة ذلك التنازع والخصام بين الطرفين وإنما هو ؛ في بعض الأحيان يكون من أجل مصالحهم الخاصة ، فالمهلب لم يكن الكفاء ولا أهلاً لقيادة الجبهة المعارضة للأمويين، فقد تصدى له الحسن البصري وقال : «إنما كان يزيد بالأمس يضرب أعناق هؤلاء الذين ترون ، ثم يسرح بها إلى بني مروان ، يريد بهلاك هؤلاء رضاهم ، فلما غضب غضبة نصب قصباً ثم وضع عليها خرقة ، ثم قال : إني خالفتم فخالفوه»⁽⁴⁰⁾ .

وقد حاول يزيد بن المهلب أن يستغل روح العداة الإقليمية التي استعرت بين الشام والعراق آنذاك ، وكان في الوقت نفسه يلوح لأشراف العراق وكبار الملاك فيه بالمخاوف والمخاطر الجدية المحدقة بهم إن انتصر أهل الشام عليهم، فقد بين لهم أن جيش أهل الشام كان يضم : «برابرة وصقالبة وجرامقة وجراجمة وأقباط وأنباط وأخلاط من الناس ، إنما أقبل إليكم الفلاحون والأوباش

ومما يعطي فكرة عن حكم يزيد ، أن مسلمة بن عبد الملك أخاه عدله لما عم الناس من الظلم والجور ، باحتجابه وفرضه الضرائب واتخاذها القطاعات الكبيرة ، وقال له إنما مات عمر أمس وكان من عدله ما قد علمت ، فينبغي أن تظهر للناس العدل وترفض هذا الجور فقد اقتدى بك عمالك في سائر أفعالك وسيرتك⁽⁵⁴⁾ ، ويبدو انه ارتدع عما كان عليه حيناً ؛ ثم عاد بعد ذلك إلى سيرته الاولى⁽⁵⁵⁾ .

المبحث الثالث

نشوب الصراع بين الولاة والخلفاء

ومن الناحية الإدارية ، فما لا ريب فيه ، أن لروح الاستغلال والتفرد التي بدأت تظهر عند ولاة العراق كان لها دوراً في نشوب الشقاق وتعكر العلاقات بين الخلفاء وهؤلاء الولاة ، وبلوغها في بعض الأحيان ، درجة التآزم والتصادم . فقد كان لامتلاك الأراضي والإقطاعات الواسعة من قبل بعض الولاة نصيب في ذلك ، بسبب تمادي هؤلاء الولاة في الاستحواذ على الأراضي وتجاوزهم للحدود المعقولة الذي سرعان ما يصاحبه تمادي في التفرد بالسلطة وحب الاستئثار من دون الخلفية ، أو الاستهانة بسلطة الخلفاء عليهم⁽⁵⁶⁾ .

وهذا قد يظهر نزاعات انفرادية أو استقلالية لدى ولائهم ، فيعمدون إلى هؤلاء الولاة والتحرش بهم حتى يجد من تفاقم نفوذهم ، وكذلك نتيجة لطمع الخلفاء أنفسهم بثروات ولائهم الضخمة المتأتية من استيلائهم على الأراضي والاقطاعات الواسعة .

ولعل أبرز مثال يؤتى به للتدليل على أثر الاستئثار بالأراضي الزراعية في تدهور العلاقات بين الخليفة والولاة زمن الأمويين ، ما وقع بين

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن

عاراً عليك وبعض القتل عار⁽⁴⁶⁾

وعفى مسلمة بن عبد الملك عن جيشه إلا أهله وعشيرته ، فقد تتبعهم وقتل رجالهم ولم ينج منهم إلا القليل⁽⁴⁷⁾ فقد صادر يزيد بن عبد الملك أملاكهم وقبضها ، وكانت قطائع كثيرة ، ولما فرغ الأمير مسلمة بن عبد الملك من تلك الحرب ، عينه أخوه الخليفة يزيد والياً على العراق وخراسان ، ولكنه لم يرسل له من الخراج شيئاً ، فأراد أخوه عزله ولكنه استحي منه فاستدعاه إلى الشام وبعث إلى العراق عمر بن هبيرة الفزاري بحجة حيازة أموال آل المهلب وأعلن تعيينه والياً مكان أخيه مسلمة ، وفي هذه المناسبة قال الشاعر الفرزدق :

راحت بمسلمة الركاب مودعا

فارعي فزارة لا هناك المرتع⁽⁴⁸⁾

وقد لبث ابن هبيرة والياً على العراق وخراسان ثلاث سنوات (102 - 105 هـ / 719 - 722 م) وكان حريصاً مجدداً في جمع الأموال ، فكتب له يزيد بن عبد الملك يطلب منه أن يتخذ له قطائع بأرض العرب أي في جهة البصرة . «فجعل عمر يأتي القطيعة فيسأل عنها ثم يمسحها ، حتى وقف على أرض فقال لمن هذه ؟ فقال صاحبها : لي فقال : ومن أين هي لك ؟ فقال : ورثناها عن أباء صدق ونورثها إذا متنا بنينا»⁽⁴⁹⁾ وقد ضج الناس من ذلك ؛ فأمسك⁽⁵⁰⁾ وجبي ابن هبيرة خراج العراق ليزيد ، مائة ألف درهم - ما عدا أرزاق المقاتلة وطعام الجند⁽⁵¹⁾ .

وقد فرض يزيد بن عبد الملك ضرائب جديدة على العراقيين ، وأضر بأهل الخراج وأعاد السخرة والهدايا والنيروز والمهرجان⁽⁵²⁾ وأعاد وظيفة الخراج على أهل اليمن⁽⁵³⁾ .

وقد كان خالد بن عبد الله القسري يدرك الثقل الكبير الذي ينوء تحته قطاع كبير من الناس فعمد إلى ما عنده من غلال، فباعها بثمن معتدل وربحاً منصف مما عرض غلات الخليفة هشام بن عبد الملك إلى خسائر يبدو أنها كانت كبيرة، فكتب إليه مغاضباً: «لا تبيعن من الغلات شيئاً حتى تباع غلات أمير المؤمنين»⁽⁶³⁾.

وقد أدرك أصحاب خالد بن عبد الله بالخطر الذي يترتب بصاحبهم، وحذروه ونصحوه يتجنب غضب الخليفة عليه وذلك أن يعلمه بمقدار أمواله، ويخبره بأخذ ما يجب أخذه منها، غير أن خالداً أظهر تعنتاً وتصلباً عجيبين في موقفه، فرفض تلك النصائح والتحذيرات، حتى آل الأمر بعد ذلك إلى عزله عن ولاية العراق ونكته⁽⁶⁴⁾، وقد شهد العراق طوال مدة ولايته التي استمرت من (105 - 120 هـ / 723 - 737 م)، هدوء نسبياً لم يسبق أن تمتع بمثله⁽⁶⁵⁾.

ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن نكبة خالد بن عبد الله القسري هي بداية لتلك السلسلة من الحوادث التي استفحلت خلال العصور التالية، ويبدو أن زيادة نفوذهم من الأسباب التي أدت إلى العداء الذي نشب بينهم وبين الخلفاء.

المبحث الرابع

شيوع ظاهرتي الإلجاء والإيفار

نتيجة لما كان يسود العراق من فتن وثورات، في كثير من الأحيان، وما يتبع ذلك من غارات للجيوش والقبائل على المزارع والقرى ونهب وسلب وإتلاف محصولاتهم، أو ربما لمساهمة بعض الفلاحين والمزارعين في تلك الحركات،

الخليفة هشام بن عبد الملك وبين واليه على العراق خالد بن عبد الله القسري، فمن بين الأسباب الأكيدة التي أدت إلى عزل خالد ونكته، هو كثرة ما حازه من الإقطاعات الواسعة في العراق، وما أمتلكه من الأموال الطائلة حتى بلغت غلته بين ثلاثة عشر ألف ألف وعشرين ألف ألف درهم⁽⁵⁷⁾.

وكان خالد يبعث بأموال الخراج إلى الخليفة هشام بن عبد الملك ناقصة عن وظائفها التي جباها من قبل عمر بن هبيرة، ويتسلم من الدهاقين هدايا النيروز والمهرجان، فيحبس أكثرها ويرسل أقلها، واقتطع من أموال بيت المال اثني عشر ألف ألف درهم وتذرع بأنه أنفقها على نهر المبارك، وفي الوقت نفسه كان عظيم الاعتقاد في نفسه وحسبه، فكان يقول: «والله ما زادتني ولاية العراق شرفاً»⁽⁵⁸⁾.

أيضاً كان الخليفة هشام بن عبد الملك قد امتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لنفسه⁽⁵⁹⁾ وأخذ يتحكم بأسعار الغلال فيها مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وسبب التذمر من جراء ذلك الغلاء، ولما كان خالد بن عبد الله القسري عاملة على العراق؛ وهو الأداة المنفذة لعملية الاستغلال هذه، فقد اتجهت نقمة الناس إليه، ولما كان الخليفة هو المحتكر والمستغل في واقع الأمر فقد أضطر خالد إلى مصارحتهم بالحقيقة ليبري ساحة نفسه، فلما شكوا إليه الغلاء قال لهم: «زعمتم أني أغلي أسعاركم فعلى من يغليها لعنة الله»⁽⁶⁰⁾، لكن خالد بما جبل عليه من سجايا الكرم والحرص على كسب الثناء دونما اعتبار لمال أو طمعاً في سلطانه⁽⁶¹⁾ حيث كان من الذين يجزلون العطاء للناس، مما أدى إلى كثرة أنصاره ومؤيديه، ولا بد أن يكون ذلك قد أثار شكوك الخليفة وحسده، فبدأ بالتحرش به⁽⁶²⁾.

إلغاء الامتيازات⁽⁷⁰⁾ .

وقد استفاد منه كثير من الملاكين الكبار ، حيث أن ذلك ساعدهم على التوسع في أملاكهم على حساب الملكيات الصغيرة ، وتشير بعض المصادر إلى قيام بعض المالكين الصغار ، في أنحاء متفرقة في الدولة العربية ، بإلجاء أراضيهم إلى أمراء الأسرة الأموية ، كمسلمة بن عبد الملك ، ومروان بن محمد ، وهم من كبار الملاكين⁽⁷¹⁾ ، فبعد أن حصل مسلمة بن عبد الملك على موافقة أخيه ، الخليفة الوليد على سد البثوق في بطائح السواد ، وتم له إحياء الأراضي من طساسيج متعددة هناك “ لجأ الناس إليه ضياعاً كثيرةً للتعزز به ”⁽⁷²⁾ ، ومن المؤكد أن مكانة مسلمة البارزة باعتباره أبا الخليفة ، ووالي العراق كانتا سبباً في تفضيل الناس له والتجائهم إليه ، وربما أفاد أولئك الملجئون شيئاً من التخفيف عنهم في خراجهم .

كذلك فإن هناك جماعات من أصحاب الملكيات الصغيرة ، في بالس والقرى المحيطة بها في جند قنسرين في بلاد الشام ، قد ألجئوا أراضيهم إلى الأمير مسلمة بن عبد الملك ، وسجلوها باسمه ، واتفقوا معه على أن يحفر لهم قناة من نهر الفرات ليروي أراضيهم ، مقابل أن يأخذ الثلث من غلاتهم بعد أن يدفعوا العشر المتوجب عليهم لبيت المال ، وهكذا انتقلت ملكية هذه الأراضي إلى مسلمة بن عبد الملك وبعد وفاته أصبحت بيد ورثته⁽⁷³⁾ .

وأشارت بعض الروايات أن العرب حينما نزلوا بأذربيجان قد استولوا على بعض البقاع هناك ، كما ابتاع قسم منهم أراضٍ من السكان الأصليين ، وألجأت إليهم بعض القرى أراضيها ؛ فصار أهلها مزارعين لهم⁽⁷⁴⁾ ، ويبدو هنا أن سبب الإلجاء ليس التعزيز بهم من جباة الخراج ، بل أن هذه المنطقة ثغرية ، وقد تكون معرضة لغارات الأعداء من

حيث كانت بعض تلك المعارك تدور رحاها بين الأطراف المتصارعة بالأرياف موطن الفلاحين⁽⁶⁶⁾ ، وفي أغلب الظن ، فإن قسماً من الفلاحين كانوا يساهمون بتلك المعارك ، أما طلباً للنهب والغنيمة أو أملاً في تغيير واقعهم المعيشي القاسي ، كل هذا بسبب فقدان الأمن والاستقرار في تلك الأرياف ، مما دفع بالمزارعين والملاكين الصغار ، أن يبحثوا لأنفسهم عن حماية ليحموا بها أنفسهم وأرضهم خارج سلطات الدولة .

وتبرز هذه الحاجة الماسة بصورة خاصة في الأماكن البعيدة عن مركز السلط المركزية ، أو في غياب السلطة ؛ بسبب الثورات ، أو عن طريق تعسف الجباة وعبثهم ، وفرض الضرائب الثقيلة ، فيضطر السكان آنذاك للالتجاء إلى أي منقذ أو صاحب نفوذ ليستمدوا منه العون ؛ مقابل التنازل عن أملاكهم الخاصة ، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأراضي إلى المالكين الجدد ، ويصبح المالكون الأصليون مزارعين يعملون عندهم⁽⁶⁷⁾ .

والإلجاء يعني “ أن يلجئ الضعيف ضيعته ، أو أهل القرى الضعفاء قراهم ، إلى جار قوي ذي جاه ، أو لولي أمر ، لقاء حمايته لهم من مظالم الأمراء وتعديات الأقوياء ، أو مخاطر اختلال الأمن ، ثم يستردونها إقطاعاً ، على أن يكونوا في أرضهم - بعد إلجائها - مزارعين له ”⁽⁶⁸⁾ ، وفي تعريف آخر « أن يلجئ صاحب الأرض أرضه إلى أمير قوي من أصحاب النفوذ ، ليحتمي به من ظلم الولاية وتعسف العمال والجباة ، فتكتب الأرض باسم ذلك الأمير ، الذي يقوم بدفع الضريبة المتوجبة عليها ، وفي الغالب تؤول إليه ملكيتها في النهاية⁽⁶⁹⁾ .

وقد ظهرت حركة الإلجاء في أواسط العصر الأموي ، وهو النظام القديم الذي كان موجوداً في العصر الفارسي والبيزنطي ، وأيضاً كان يعرف باسم الحماية ، فقد اختفي هذا النظام في بداية الإسلام مع

يدخلها أحد من العمال، وأعوانهم بما يأمر الإمام به من وضع شيء عليها يؤدي في السنة»⁽⁸¹⁾.
أي أن صاحب هذه الأرض يحظى بامتياز يتيح له أن يدفع الضريبة عن الأرض مباشرة إلى بيت المال، بدون أن يدخل الجباة أرضه، وهذا الأمر يعني أن وضع هذه الأراضي أصبح لا يدخل ضمن دائرة النظام الضريبي، الذي يطبقه الولاة المقيمون في عاصمة الكورة، حيث كانت الضرائب تزداد بشكل تعسفي⁽⁸²⁾.

وإن هذا النوع من الإيغار الذي يعني الضمان، كان موجوداً في بلاد الشام، ويتبين أن هذا الإقطاع كان يعطي لمدة محددة ولا يتضمن أي حق من حقوق الملكية، ويبدو أنه كان محدوداً جداً.

وهناك نوع آخر من الإيغار يختلف عن الضمان؛ ليس من ناحية الإعفاء من الضرائب فقط، بل إن صاحب هذا النوع من الإقطاع يتمتع بحق ملكية الأرض التامة بما في ذلك توريثها، تذكر الروايات أن الخليفة عبد الملك بن مروان أقطع العباس بن جزء بن الحارث والد زوجته قطائع «أو غيرها له... فأوغرت بعده، وكانت أكثرها مواتاً»⁽⁸³⁾ أي أن صاحب هذا الإقطاع يتمتع بحقوق، وبخاصة حق الملكية التي انتقلت إلى ورثته من بعده، ويرجح أن يكون من ضمن هذه الحقوق الإعفاء من ضريبة الأرض، ويدل هذا الأمر بأن صاحب هذا الإقطاع قد أعطي هذا الامتياز لأهمية مكانته التي يحتلها لدى الخليفة.

المناطق المجاورة، مما دفع أهلها إلى أن يلجئوها إلى العرب من جيرانهم؛ ليضمنوا لها الحماية⁽⁷⁵⁾، أمّا أهل مراغة فقد ألبسوا أراضيهم إلى مروان بن محمد، حينما كان والياً على أرمينيا وأذربيجان” فابتناها وتآلف وكلاؤه الناس فكثروا فيها، للتعزز وعمروها”⁽⁷⁶⁾، وواضح من هذه الرواية أن سبب إلقاء هذه القرية إلى مروان بن محمد هو حاجتها إلى التعمير إلى جانب حاجتها إلى الحماية باعتبارها من مناطق الثغور قليلة السكان⁽⁷⁷⁾.

ومن الجدير بالذكر أنه لو لم تكن لهؤلاء الفاتحين، القادمين من العراق والشام، إلى هذه المناطق ممارسات وخبرات سابقة كافية بهذا الميدان في أمصارهم الأصلية، لما استجابوا بهذه السرعة إلى الملاك في تلك المناطق، وقبلوا حماية أراضيهم وإلجائها إليهم، وهذا يدلنا على أن عملية الإلجاء قد ظهرت في بعض أمصار الدولة، ويبدو أنهم مارسوها بنطاق ضيق، بسبب قوة الدولة في ذلك الوقت، وعلى الرغم من هذا، فقد استطاع الملجئون بهذه الوسيلة أن يزيدوا من أملاكهم ويوسعوا رقعة أراضيهم.

والى جانب الإلجاء ظهر نوع آخر من الملكية في العصر الأموي، وهو ما يسمى بالإيغار «أن يوغر الملك لرجل الأرض يجعلها له من غير خراج»⁽⁷⁸⁾، أي أن هذه الأرض تصبح معفية من الضرائب فذلك يعني بأن صاحب هذا الإقطاع يحتل مكانة مرموقة وفي وضع ممتاز” وقد يؤدي الخراج إلى السلطان الأكبر فراراً من العمال، وقد يسمى ضمان الخراج إيغاراً”⁽⁷⁹⁾، وبهذا يكون الإيغار الإعفاء من الضريبة نهائياً، أو أن يدفع صاحب الأرض قدراً معيناً من المال مرة واحدة عند تسلمه الأرض، ويعفى من الخراج وأية ضريبة أخرى⁽⁸⁰⁾، غير أنه اتخذ معنى الحماية” فالإيغار أن تحمي الضيعة من أن

ونتيجة لذلك فقد ظهرت بعض الظواهر الاقتصادية التي دعت إليها الضرورة والظروف السياسية والاقتصادية، التي مرت بها الخلافة إلى تعميم هذا النظام لتأمين الموارد المالية لنفقات الدولة المتزايدة، فقد ظهرت منها أشكال مختلفة كالإلجاء والإيغار والطعمة .

الهوامش

1. نصر الله ، محمد علي ، تطور نظام ملكية الارض في الاسلام ، ط 2 ، دار الحداثة ، بيروت - لبنان 5891 ، ص 771-871 .
2. الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت: 282هـ/ 598 م) ، الأخبار الطوال، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1002 م ، ص 922 .
3. ابن عبدربه ، أبو عمر أحمد بن محمد (ت: 723 هـ / 839 م) ، العقد الفريد، ط 2، دار مكتبة الهلال ، بيروت - لبنان، 0991 م ، 3 / 614 .
4. ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: 672 هـ / 988 م) ، الإمامة والسياسة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، د.ت ، 1 / 871 .
5. المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت: 643 هـ / 759 م) ، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط 5، دار الأندلس، بيروت - لبنان ، 3891 ، 3 / 501 .
6. ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، 1 / 602-802 .
7. ابن الأثير ، عز الدين علي بن محمد (ت: 036هـ / 2321م)، الكامل في التاريخ، دار صادر، دار بيروت، بيروت - لبنان، 5691 ، 3 / 621 .

الخاتمة

إن مجمل خطوط التماس حول ملكية الأرض في القرن الأول الهجري قد تركزت حول خطين أساسين، أنصار الملكية العامة - وأنصار الملكية الخاصة، غير أنها حسمت منذ وقت مبكر، ولكنها عادت إلى الظهور من جديد طيلة العصر الأموي، حيث سجلت الملكيات الخاصة توسعها على حساب الملكية العامة.

وكانت أبرز الأمثلة على ذلك أرض الموات، والأراضي التي جلي عنها أهلها والأرض المتروكة، والأرض التي أصبحت لا مالك لها عقب وفاة أهلها ، وأخيراً أرض الإقطاع والصوافي، حيث تحولت ملكية الصوافي - من ملكية مشتركة إلى ملك خاص باسم الخليفة ، لبدأ الإقطاع منها بشكل واسع لأشراف القبائل وبخاصة من قريش، تعضدها عمليات الاستصلاح ، التي تمت على مساحات واسعة كمنطقة البطائح مثلاً، الأمر الذي ترتب عليه عدم رضا كثير من القبائل عن موضوع الأرض، والذي أدى فيما بعد إلى صراع سياسي وثورات الأمصار ولعل إحراق الديوان وضياع أصول الأراضي يمثل لنا عدم الرضا على ذلك الواقع .

والواضح أن الدولة ؛ في كثير من الاوقات حاولت أن تمنع السيطرة على الاراضي وجعل عملية توزيعها واستصلاحها بيد الدولة، وتخضع لرقابتها، إلا أن سوء الأوضاع السياسية التي رافقت الدولة قد حتمت على ولاة الأمر أن يتنازلوا في بعض الاوقات عن بعض أراضي الدولة من أجل السيطرة على الوضع السياسي، ولهذا لاحظنا أنها تقوم باسترجاع تلك الاراضي عند القضاء على التمردات والحركات المناهضة لها .

8. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: 013 هـ / 229 م)، تاريخ الأمم والملوك، دار سويدان، بيروت - لبنان، د.ت.، 6/11 .
(9) ابن الاثير، الكامل، 4/19 .
10. ابن أعثم ، أحمد بن أعثم الكوفي (ت: 413 هـ / 629 م)، الفتوح ، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 6891 م، 3/963 .
11. ابن عبد ربه ، العقد الفريد ، 1/612 .
12. ابن الاثير ، الكامل ، 3/991 .
13. البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت : 972 هـ / 298 م) ، أنساب الإشراف ، معهد المخطوطات العربية ودار المعارف المصرية ، القاهرة - مصر، د.ت.، 5/333 ؛ الدميري ، آمال الدين محمد بن موسى بن عيسى (ت: 808 هـ / 5041 م)، حياة الحيوان الكبرى، ط 3، دار أحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1002 م، 1/46 .
14. البلاذري ، أنساب ، 5/182 .
15. ابن الاثير ، الكامل ، 4/77 .
16. ابن الاثير ، الكامل 4/111 .
17. قطري (أبو نعام) ابن الفجاءة (واسمه جعونة) ابن مازن بن يزيد الكناني المازني التميمي: من رؤساء الأزارقة (الخوارج) وأبطالهم. من أهل « قطر » كان خطيباً فارساً شاعراً. استفحل أمره في زمن مصعب بن الزبير، لما ولي العراق نيابة عن أخيه عبد الله، وبقي قطري ثلاث عشرة سنة يقاتل ويُسلم عليه بالخلافة وإمارة المؤمنين، والحجاج بن يوسف يسير إليه جيشاً بعد جيش، وهو يردهم ويظهر عليهم، اختلف المؤرخون في مقتله، فقيل: عثر به فرسه، فاندقت فخذه، فمات، وجيء برأسه إلى الحجاج، وقيل: توجه
- إليه سفیان بن الأبرد الكلبی، فقاتله وقتل في المعركة، بالريّ. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي، الأعلام، ط 51، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، 2002 م، 5/002-102 .
18. القالي ، أبي علي إسماعيل بن القاسم ، كتاب ذيل الأمالي والنوادر ، بدون رقم طبعة ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان ، بدون تاريخ طبعة ، ص 17 .
19. ابن الأثير ، المصدر نفسه ، 4/67 .
20. الطبري ، تاريخ ، 6/103 .
21. دكسن ، عبد الأمير عبد الحسين ، الخلافة الأموية ، ط 1 ، دار النهضة العربية ، بيروت - لبنان ، 3791 ، ص 782 .
22. الخوارزمي ، محمد بن أحمد بن يوسف (ت: 873 هـ / 889 م)، مفاتيح العلوم، ط 1، دار المناهل، بيروت - لبنان ، 1991 ، ص 27 .
23. الدينوري، الأخبار الطوال، ص 922-132 .
24. الطبري، تاريخ، 5/445 .
25. عطوان، حسين، الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي، دار الجيل، بيروت - لبنان 7891، ص 74 .
26. الطبري، تاريخ، 6/681 .
27. حسن، ناجي، الاثر الاقتصادي في الحياة السياسية في صدر الاسلام والعصر الأموي، (مجلة المؤرخ العربي) العدد الثاني، بغداد 5791 ، ص 832 .
28. المبرد ، أبي العباس محمد بن يزيد ، الكامل في اللغة والأدب ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 9041 هـ / 9891 م ، ج 1 ، ص 404 .
29. الطبري، تاريخ، 6/743 .

30. ابن الاثير، الكامل، 4 / 081 . .
31. الطبري، تاريخ، 6 / 743 ؛ المقرئزي ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت: 548 هـ / 1441 م) ، الخطط المقرئزية ، ط 1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة - مصر ، 8991 م ، 1 / 772
32. ابن خرداذبة ، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت: 003 هـ / 219 م) ، المسالك والممالك ، مطبعة المثنى ، بغداد - العراق ، د.ت ، 41 / 51 .
33. الطبري ، تاريخ ، 6 / 913-123 .
34. ابن الاثير ، الكامل ، 4 / 802-902 .
35. ابن الاثير ، الكامل ، 5 / 8 .
36. ابن الاثير ، الكامل ، 5 / 9 .
37. الطبري ، تاريخ ، 6 / 875 .
38. اليعقوبي ، أحمد بن واضح (ت: 482 هـ / 798 م) ، تاريخ اليعقوبي ، دار بيروت ، بيروت - لبنان ، 0691 م ، 2 / 013 ؛ الطبري ، تاريخ ، 6 / 295 .
39. الجاحظ ، أبو عثمان عمر بن بحر (ت: 552 هـ / 868 م) ، البيان والتبيين ، تحقيق فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت - لبنان ، د.ت ، 1 / 212 .
40. الطبري ، تاريخ ، 6 / 785 .
41. الجاحظ ، البيان والتبيين ، 1 / 651 .
42. الطبري ، تاريخ ، 6 / 755 .
43. الطبري ، تاريخ ، 6 / 794 .
44. ابن حزم ، أحمد بن سعيد الأندلسي (ت: 654 هـ / 3601 م) ، جهرة أنساب العرب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1002 م ، ص 682 .
45. العث ، يوسف ، الدولة الاموية وار الفكر ، الاحداث التي سبقتها ومهدت لها ، دار الفكر ، دمشق - سوريا 5891 ، ص 082-182 .
46. ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ط 1 ، تحقيق : عمر الطباع ، دار الأرقم ، بيروت - لبنان ، 7991 م ص 454 .
47. الطبري ، تاريخ ، 6 / 206 .
48. الطبري ، تاريخ ، 6 / 516 .
49. البلاذري ، فتوح ، ص 984 .
50. البلاذري ، فتوح ، ص 984 .
51. الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 054 هـ / 8501 م) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، د.ت ، ص 122 .
52. حسن ناجي ، ص 931 .
53. ابن الاثير ، الكامل ، 5 / 52 .
54. المسعودي ، مروج الذهب ، 3 / 691 .
55. المسعودي ، مروج الذهب ، 3 / 691 .
56. المبرد ، محمد بن يزيد (ت: 582 هـ / 898 م) ، الكامل في اللغة والأدب ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 9891 م ، 2 / 104 .
57. الطبري ، تاريخ ، 7 / 341 .
58. المبرد ، الكامل ، 2 / 104-304 .
59. الطبري ، تاريخ ، 7 / 341 .
60. الطبري ، تاريخ ، 7 / 451 .
61. ان عبد ربه ، العقد الفريد ، 1 / 232 .
62. الدينوري ، الاخبار الطوال ، ص 005 .
63. حسن ناجي ، ص 042-142 .
64. الطبري ، تاريخ ، 7 / 251-451 .
65. الريس ، محمد ضياء الدين ، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، ط 5 ، دار التراث ، القاهرة - مصر 5891 ، ص 842 .
66. الطبري ، تاريخ ، 6 / 183 .
67. ابن الفقيه ، أبو بكر أحمد بن محمد الهمداني (ت: 092 هـ / 209 م) ، مختصر كتاب البلدان ،

- ط 1، دار أحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان، 8891 م، ص 952 .
68. الخوارزمي، ص 27 .
69. الصالح، صبحي، النظم الاسلامية، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان 5891، ص 583 .
70. الدوري، عبدالعزیز، نشأة الاقطاع، ص 01؛ متز، آدم، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، ص 512 .
71. البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار اقرأ، بيروت - لبنان، 2991 ص 404 - 844 .
72. البلاذري، فتوح البلدان، ص 904 .
73. ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله (ت: 626 هـ / 8221 م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت - لبنان، د.ت، 1 / 823 .
74. البلاذري، فتوح البلدان، ص 744 .
75. محمود، فهمي عبد الجليل، التنظيم الاسلامي للأراضي الزراعية حتى نهاية الخلافة العباسية (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية دار العلوم - جامعة القاهرة 4791، ص 893 .
76. البلاذري، فتوح البلدان، ص 844 .
77. محمود، التنظيم الاسلامي، ص 993 .
78. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 117 هـ / 1131 م)، لسان العرب، ط 1، دار صادر، بيروت - لبنان، 7991 م، 664 / 6 .
79. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت: 718 هـ / 4141 م)، القاموس المحيط، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 3991 م، ص 436 .
80. يونس، احمد عبدالحليم، تطور انظمة استثمار الاراضي الزراعية في العصر العباسي، دار
- الطليعة، بيروت - لبنان 6891، ص 581 .
81. الدوري، نشأة الاقطاع، ص 22 .
82. الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، دار الشرق، بيروت - لبنان 4791، ص 94 .
83. البلاذري، فتوح البلدان، ص 332 .

المصادر الأولية

- ابن الأثير، عز الدين علي بن محم (ت: 630 هـ / 1232 م) .
- 1. الكامل في التاريخ، دار صادر، دار بيروت، بيروت - لبنان، 1965 .
- ابن أعثم، أحمد بن أعثم الكوفي (ت: 314 هـ / 926 م) .
- 2. الفتوح، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1986 م .
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت: 279 هـ / 892 م) .
- 3. أنساب الإشراف، معهد المخطوطات العربية ودار المعارف المصرية، القاهرة - مصر، د.ت.
- 4. فتوح البلدان، تحقيق، رضوان محمد رضوان، دار اقرأ، بيروت - لبنان، 1992 .
- ابن حزم، أحمد بن سعيد الأندلسي (ت: 456 هـ / 1063 م) .
- 5. جبهة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2001 م .
- ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت: 300 هـ / 912 م) .
- 6. المسالك والممالك، مطبعة المثني، بغداد - العراق، د.ت.

- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت: 378 هـ / 988 م).
- 7. مفاتيح العلوم، ط 1، دار المناهل، بيروت - لبنان، 1991 .
- الجاحظ، أبو عثمان عمر وبن بحر (ت: 255 هـ / 868 م).
- 8. البيان والتبيين، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت-لبنان، د.ت.
- الدميري، آمال الدين محمد بن موسى بن عيسى (ت: 808 هـ / 1405 م):
- 9. حياة الحيوان الكبرى، ط 3، دار أحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 2001 م.
- الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت: 282 هـ / 895 م)
- 10. الأخبار الطوال، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2001 م .
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: 310 هـ / 922 م).
- 11. تاريخ الأمم والملوك، دار سويدان، بيروت - لبنان، د.ت.
- ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد (ت: 327 هـ / 938 م).
- 12. العقد الفريد، ط 2، دار مكتبة الهلال، بيروت - لبنان، 1990 م.
- ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد الهمداني (ت: 290 هـ / 902 م).
- 13. مختصر كتاب البلدان، ط 1، دار أحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1988 م.
- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت: 817 هـ / 1414 م).
- 14. القاموس المحيط، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1993 م.
- القالي، أبي علي إسماعيل بن القاسم (ت: 356 هـ / 966 م).
- 15. كتاب ذيل الأمالي والنوادر، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، د.ت .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: 276 هـ / 889 م).
- 16. الإمامة والسياسة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، د.ت.
- 17. الشعر والشعراء، ط 1، تحقيق: عمر الطباع، دار الأرقم، بيروت - لبنان، 1997 م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 450 هـ / 1058 م).
- 18. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت .
- المبرد، محمد بن يزيد (ت: 285 هـ / 898 م).
- 19. الكامل في اللغة والأدب، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1989 م.
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت: 346 هـ / 957 م).
- 20. مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط 5، دار الأندلس، بيروت - لبنان، 1983 م .
- المقرئ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت: 845 هـ / 1441 م).
- 21. الخطط المقرئية، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، 1998 م
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 711 هـ / 1311 م).
- 22. لسان العرب، ط 1، دار صادر، بيروت - لبنان، 1997 م.
- ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله (ت: 626 هـ / 1228 م).
- 23. معجم البلدان، دار صادر، بيروت - لبنان، د.ت

- اليعقوبي، أحمد بن واضح (ت: 284 هـ / 897 م). 24. تاريخ اليعقوبي، دار بيروت، بيروت - لبنان، 1960 م.
- نصر الله، محمد علي . 33. تطور نظام ملكية الارض في الاسلام، ط2، دار الحداثة، بيروت - لبنان 1985 .
- يونس، احمد عبدالحليم. 34. تطور انظمة استثمار الاراضي الزراعية في العصر العباسي، دار الطليعة، بيروت - لبنان 1986 .

الرسائل الجامعية

- محمود، فهمي عبد الجليل . 35. التنظيم الاسلامي للأراضي الزراعية حتى نهاية الخلافة العباسية (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية دار العلوم - جامعة القاهرة 1974 .

الدوريات

- حسن، ناجي . 36. الأثر الاقتصادي في الحياة السياسية في صدر الاسلام والعصر الاموي، (مجلة المؤرخ العربي) العدد الثاني، بغداد 1975 .
- الدوري، عبدالعزيز . 37. نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية (مجلة المجمع العلمي العراقي) المجلد (20)، 1970 .

المراجع الحديثة

- دكسن، عبد الأمير عبد الحسين. 25. الخلافة الأموية، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، 1973 م.
- الدوري، عبد العزيز . 26. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، دار الشرق، بيروت - لبنان 1974 .
- الرئيس، محمد ضياء الدين . 27. الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية، ط 5، دار التراث، القاهرة - مصر 1985 .
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي. 28. الأعلام، ط 15، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، 2002 م.
- الصالح، صبحي . 29. النظم الاسلامية، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان 1985 .
- العرش، يوسف . 30. الدولة الاموية وار الفكر، الاحداث التي سبقتها ومهدت لها، دار الفكر، دمشق - سوريا 1985 .
- عطوان، حسين . 31. الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الاموي، دار الجليل، بيروت - لبنان 1987 .
- متز، آدم. 32. الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبدالهادي، ط 4، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان 1967 .